

The Social and Geographical Structure of the Democratic and Republican Parties in the United States of America

Hafeth Ibrahim Malik

MajedMohi Abdel-Abbas

History Department/ College of Education for Humanities/ University of Babylon

Hafeth2005@yahoo.com

alghazai@gmail.com

ARTICLE INFO

Submission date: 28 / 2/2019

Acceptance date: 4/4/2019

Publication date: 13/12/2019

Abstract

The American Constitution's founders wanted the president of the US to be as far as possible from partisan competition. But the social components of the American citizen contributed to the formation of partisan organizations, and every political and partisan organization has a social basis. It works for a social class that usually belongs to all its members. Most of them have demonstrated that the social structure of the two parties (the Democratic and the Republican) has proved that the presidency has become a central target for parties and the competition for the presidency offers the most important explanation for why parties in the United States have emerged. Therefore, the political parties, especially the two major parties, can not be dispensed with at the election stage in order to support a candidate because they have a base that helps to support them during election days, especially the Democratic and Republican parties represent a different social and intellectual class.

The geographical structure of the two parties is based on the support provided by the states, whether red or blue, which was limited to the presidential elections of 2000 and extended to use today to Congress in both houses (deputies and senators), and Democrats rely on the elections on the votes of minorities, women and learners, which are large voting groups, While the Republicans rely on whites, workers and conservatives, voting groups concentrated in the west and central to the US south.

Key words: Democratic and Republican, the social structure of the two parties, the geographical structure of the two parties.

البنية الاجتماعية والجغرافية للحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية

حافظ ابراهيم مالك ماجد محي عبد العباس

قسم التاريخ / كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بابل

الخلاصة

ان واضعي الدستور الامريكي أرادوا لرئيس الدولة الأمريكية أن يكون بقدر الإمكان بعيدا عن المنافسة الحزبية لكن المقومات الاجتماعية للمواطن الأمريكي أسهمت في الانخراط في تكوين تنظيمات حزبية، وكل تنظيم سياسي وحزبي له أساس اجتماعي معين أي إنه يعمل لمصلحة طبقة اجتماعية عادة ما ينتمي إليها كل أعضائه أو معظمهم، إذ اثبتت البنية الاجتماعية للحزبين (الديمقراطي والجمهوري) أن الرئاسة أصبحت هدفا مركزيا تصبو إليه الأحزاب بقوة وأصبح التنافس على الرئاسة يقدم أكثر التفسيرات أهمية عن سبب ظهور الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك لا يمكن الاستغناء عن الأحزاب السياسية لاسيما الحزبان الكبيران في مرحلة الانتخابات لتأييد مرشح ما لما يمتلكون من قاعدة تساعد في الاتكاء عليها أيام الانتخابات خاصة، واخيراً يمثل الحزبان الديمقراطي والجمهوري طبقة اجتماعية وفكرية متباينة، إذ يشكلان التعبير السياسي عن الطبقة.

أما البنية الجغرافية للحزبين فتستند على الدعم الذي تقدمه الولايات سواء الحمراء أو الزرقاء التي ظلت مقتصرة على الانتخابات الرئاسية لعام 2000 وامتد استخدامها اليوم لتشمل الكونغرس بمجلسيه (النواب والشيوخ)، ويعتمد الديمقراطيون في

الانتخابات على أصوات الأقليات والمرأة والمتعلمين وهي مجموعات تصويتية كبيرة ولكنها تتركز في ولايات دون غيرها مما يضعف تأثيرها في المجمع الانتخابي، بينما يعتمد الجمهوريون على البيض والعمال والمحافظين وهي مجموعات تصويتية تتركز في الغرب والوسط إلى جانب الجنوب الأمريكي.

الكلمات الدالة: الديمقراطي والجمهوري، البنية الاجتماعية للحزبين، البنية الجغرافية للحزبين.

1- المقدمة

قبل أن نتناول البنية الاجتماعية والجغرافية للحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، تجدر بنا الإشارة الى كيفية تطور النظام السياسي الأمريكي ومن ثم إلى احتضان النظام الحزبي فيه لاسيما الحزبان الكبيران.

اذ يعتبر النظام السياسي في الولايات المتحدة النموذج الفريد للنظام الرئاسي الذي اخذت به بعض دول العالم، بوصف النظام الرئاسي واحداً من عدة أشكال لأنظمة الحكم في العالم الذي حظى بقبول عام ومستمر، ويتميز هذا النظام بالفصل التام بين السلطات الثلاث، فهناك رئيس الدولة الذي يرأس السلطة التنفيذية وينتخب بشكل مباشر من الشعب الأمريكي، ويعاونه في مهامه السكرتاريون (الوزراء) الذين يعدون مسؤولين أمامه فقط، أما الكونغرس (البرلمان) فيتولى السلطة التشريعية، ولا يحق لرئيس الدولة حل الكونغرس، ولا يحق للكونغرس إجبار الرئيس أو وزرائه على الاستقالة، وانما يحق له محاكمتهم بشروط محددة ووفقاً للدستور الأمريكي لعام 1787، أما السلطة القضائية فتجمع الأدبيات الاكاديمية على جعلها مستقلة عن السلطتين الأخريين.

ساد في التاريخ الأمريكي بروز الاحزاب السياسية منذ بدايته تقريباً لاسيما وجود حزبين رئيسيين يتبادلان المنافسة في مجال السيطرة على الحكم، إذ جاءت الأحزاب في الولايات المتحدة نتيجة للتوسع في الديمقراطية، ومع حلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر أصبحت هذه الاحزاب جزءاً راسخاً من الحياة السياسية الأمريكية، وتطورت نتيجة للارتباط الوثيق باتساع حق الاقتراع خلال أوائل القرن التاسع عشر ومع اتساع جمهور الناخبين على نطاق واسع تطلب الامر وسيلة لتعبئة جموع الناخبين وأصبحت الأحزاب السياسية ذات صفة مؤسساتية في إنجاز هذه المهمة، وقد انتشر الحزب الجمهوري والديمقراطي بشكله الحالي في جميع أجزاء العملية السياسية، ويعتبر ثلثا الأمريكيين تقريباً أنفسهم اما جمهوريين أو ديمقراطيين، ويصل تأثير انتشار النفوذ الحزبي الى الحزب الحاكم، فالحزبان الرئيسان يسيطران حالياً على رئاسة الجمهورية والكونغرس فضلاً عن مناصب حكام الولايات والمجالس التشريعية التابعة للولايات، وكل رئيس جمهوريه للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1856 والى الآن يعد اما جمهورياً أو ديمقراطياً، ناهيك عن الحزبين الرئيسيين هما اللذان ينظمان الحكومة من جهة ويهيمنان عليها على الصعيد القومي وصعيد الولايات من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الأحزاب الأمريكية تميل الى أن تكون أقل تماسكاً من الناحية الأيديولوجية وأقل ميلاً الى وضع البرامج من مثيلاتها في كثير من الدول الديمقراطية، إلا أنها تلعب بالفعل دوراً رئيساً في صياغة السياسة العامة للدولة الأمريكية.

وما تزال العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية تؤدي دوراً مهماً في الحياة السياسية، ويختلف تأثير هذه العوامل من حزب إلى آخر ومن نظام إلى آخر وهذا ما ينطبق على الأحزاب الأمريكية التي تعتبر فريدة في اطار تحكم تلك العوامل سواء الاجتماعية أو الجغرافية أو حتى الاقتصادية وتتعدى تلك العوامل في

التحكم في طبيعة الأفكار التي بناها الحزب السياسي الديمقراطي أو الجمهوري إلى مستوى التطبيق والممارسة ولقد أردنا من خلال هذا البحث التطرق الى نقطتين:

1. مدى تأثر هذه العوامل الاجتماعية والجغرافية في تبني نظام الحزبين في النظام السياسي الأمريكي.
 2. مدى تأثر الحزبان الجمهوري والديمقراطي بهذه العوامل في إطار تبنيها وممارستها على أرض الواقع.
- 2- (نبذة تاريخية عن الحزبين الديمقراطي والجمهوري وتطورهما):**

خلال الحقبة الزمنية التي سبقت حرب الاستقلال الأمريكية لم يكن في الولايات المتحدة تنظيمات حزبية بالمعنى الحديث، بل إن الولايات المتحدة بحد ذاتها كانت منقسمة فبعضها كان موالياً لبريطانيا وبعضها الآخر منتزماً منها^[1].

ظهر في عهد الاستعمار البريطاني تنظيم (الويجز والتوريز Whigs-Torres) ولم يكن لهما تنظيم جيد، فقد أطلق على الفئة التي أيدت التاج البريطاني والمحافظون الملكييون تسمية توريز أي (المحافظين) عام 1764 وهم من أصحاب المال والاستثمارات والثروات الكبيرة والاقطاعيين الكبار في حين أطلقت تسمية (Whigs) أي (احرار او ثائرون) على المدافعين عن السلطة النيابية المحلية وعدم احقية البرلمان البريطاني في فرض ضرائب على المستعمرات طالما أن سكان المستعمرات غير ممثلين بالبرلمان البريطاني فضلاً عن المطالبة بالحكم الذاتي وهم من الطبقات الفقيرة في المجتمع واصحاب المهن البسيطة والمفكرين والكتاب والمثقفين^[2]. وبعد تحقيق الانتصارات المنكرة لقوات المستعمرات بقيادة جورج واشنطن زال أثر التوريز في المجتمع الأمريكي وبزوال أثرهم تلاشى تنظيم الويجز وظلت المدة بين عامي (1781-1787) بعيدة عن التنظيمات الحزبية.

وفي مرحلة الاستقلال عهد الاتحاد الكونفدرالي عام 1781 كاتحاد تعاهدي للولايات الثلاثة عشر التي استقلت عن بريطانيا، فنجد غياب التنظيم الحزبي بسبب الانقسام الذي شهدته الولايات المتحدة في قضايا عديدة إذ انصب اهتمام الساسة الأمريكيين من الانتقال بالتنظيم الحزبي الى محاولة حل تلك القضايا العالقة بين الولايات، إلا أن الاتحاد الكونفدرالي كان السبب الرئيس في نشأة التنظيم الحزبي في الولايات المتحدة في وقت لاحق^[3]، إن البذرة الأولى لنشأة التنظيم الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أعلن (الآباء المؤسسون) الغاء شروط الاتحاد الكونفدرالي والعمل على وضع دستور جديد للبلاد وظهور صعوبات عديدة أبرزها تلك التي تتعلق بالتوفيق بين ما كانت تبغيه الولايات الكبيرة وما كانت تريده الولايات الصغيرة^[3-4]، وهذه المرحلة الثانية من الصراع الحزبي بعد مرحلة الصراع بين الويجز والتوريز قبل الاستقلال، إذ إن طرح مشروع فرجينيا ونيوجرسي للولايات الكبيرة والولايات الصغيرة شكل خطوة مهمة في طريق تنظيم الاحزاب على صعيد الولايات^{[2] ص 64-65}، وبعد إقرار الدستور الاتحادي وجب أن تصادق عليه تسعة ولايات من أصل الولايات الثلاثة عشر ولكن بدلاً من الاجماع على المصادقة على الدستور ظهر انقسام آخر بين فئتين احدهما عارضها الدستور الجديد واطلق عليهم (اللافيديريون Anti-Federalists) والآخر ايدها وأطلق عليهم الفيدراليون (Federalists)^[4]، وطويت صفحة من الصراع الحزبي في الولايات المتحدة بين الفدراليين واللافيديريين لكن كانت البداية لصراعات أخر اتخذت شكل الصراع الأيديولوجي بين الحزبين اللذين

حكما الولايات المتحدة حتى عام 1816، إلا أن الصراع الحزبي أبان مرحلة الاعداد للاتحاد الفدرالي والمصادقة على دستوره أفرزت حزبين متضادين^[23-p.22-4]، ليصبغا الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة رغم تغيير اسميهما في الماضي بين المرحلة والأخرى.

إن تشكيل حكومة الرئيس جورج واشنطن (1789 - 1797) لم يمهّد الخلاف بين الفيدراليين أو الاتحاديين من جهة واللافيديريين أو اللاتحاديين الذين غيروا تسميتهم في نهاية حكم واشنطن إلى الجمهوريين الديمقراطيين من جهة أخرى، فالتفّ الفيدراليون حول شخص ألكسندر هاملتون*، والتفّ الجمهوريون الديمقراطيون اللافيديريون حول شخص توماس جفرسون**^[5].

3- البنية الاجتماعية للأحزاب (الفدرالي و الجمهوريين الديمقراطيين والحزب الجمهوري):

تكونت القاعدة الجماهيرية للحزب الفيدرالي من التجار ورجال الأعمال والمال وأصحاب الأملاك من المحافظين المتمسكين بالدستور^[6]، أي إنه مثّل الطبقة الثرية والمترفّة، وحكومة الطبقات التي روج لها الفيدراليون كانت من أهم أسباب زوال الحزب الفيدرالي من الساحة السياسية الأمريكية^[5ص130]، في حين تألفت قاعدة الجمهوريين الديمقراطيين من العمال والمزارعين وصغار الملاكين وأصحاب الحرف^[7]، يحمي مؤسسة العبودية قبل اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية وذات توجه محافظ يعمل ضد الفدرالية وقد تحول تحولاً جذرياً بعد انتخاب الرئيس فرانكلين روزفلت عام 1932 من حزب محافظ ليصبح ممثلاً للتيارات الليبرالية^[6]، ولم يمثل طبقة اجتماعية بعينها لكونه ضم جميع الطبقات دون مفاضلة، إذ ضم عناصر من الولايات الشمالية الصناعية ومن الوسط ومن الولايات الجنوبية ذات النشاط الزراعي^[8]، ويتميز الحزب الديمقراطي سياسياً بأنه أكثر انفتاحاً نحو الخارج قياساً بنظيره الجمهوري ويعتمد على نقابات العمال في تمويل حملاته الانتخابية^[9].

وقد أشار الرئيس الأمريكي جورج واشنطن إلى أن قيام الأحزاب على أساس التمييز والفوارق الجغرافية ما هو إلا أشد المخاطر التي تعصف بالأمة الأمريكية موضحاً: (أنها تعمل دائماً على صرف مجالس الأمة عن أعمالها وإضعاف الإدارة العامة وتهيج المجتمع بتوجيه انذارات خطر مزيّف وحمااس كاذب وتشعل نار البغض في البلاد، وتحرق الناس بعضهم على بعض وتحرض على المظاهرات والفتن من وقت لآخر.....)^[10]، ومنذ عام 1854 سيطر الحزبان الديمقراطي والجمهوري على الحياة السياسية في الولايات المتحدة^[11]، ويوجد إلى جانب الحزبين الجمهوري والديمقراطي عدة أحزاب صغيرة لاسيما على مستوى الولايات المتحدة، وهي لا تمثل مجتمعه أكثر من 5% من أصوات الناخبين ويغلب عليها الطابع الأيديولوجي

*الكسندر هاملتون 1757-1804: يعد من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، أسهم بشكل كبير في حرب الاستقلال، وأصبح مستشاراً للرئيس جورج واشنطن، ورشح للانتخابات الرئاسية عام 1797 لكنه خسر فيها.

** توماس جيفرسون 1801-1809: يعتبر من واضعي الدستور الأمريكي وكاتب مسودته وخط بيده الاستقلال الأمريكي 1776، تقلد منصب وزير الخارجية في حكومة جورج واشنطن، وجيفرسون من أبرز مؤسسي الحزب الديمقراطي عام 1792، نائب الرئيس آدمز 1797-1801، رئيس الولايات المتحدة 1801-1809.

أو الحماسة لقضية معينة^[12]، ولا توجد للأحزاب الأمريكية سياسات متفق عليها وثابتة إذ تغيرت مبادئ وبرامج الحزبين على مر السنين لمواجهة المشكلات فبعد أن نشأ الحزب الديمقراطي محافظاً جنحاً إلى الآراء والمبادئ التحررية وأخذ يجتذب الطبقة العاملة وأصحاب المشاريع الصغيرة في الصناعة والزراعة بينما انقلب الحزب الجمهوري الذي كان تحريراً محافظاً وأخذ يمثل رجال الصناعة والأعمال^[6-151]، بعد أن كانت قاعدة الحزب الجمهوري منذ تأسيسه من الولايات الشمالية والشرقية والغرب الأوسط^[6-154]، إذ انبثقت فكرة تأسيس الحزب (الحزب الجمهوري) أساساً من تحرير طبقة العبيد من أصل أفريقي والغاء الرق في الولايات الكونفدرالية^[7-ص2]، يصنف الحزب الجمهوري على أنه من أحزاب يمين الوسط فهو محافظ فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية وليبرالي فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية ويحوي اتجاهات فكرية متعددة تصب في الاتجاه العام للحزب غير أنه يمكن تمييز اتجاهين كبيرين فيه، هما: المحافظون والليبراليون^[11-ص95]، ولعل اتساع وجود الطبقات المتقفة المرتبطة بالوظائف الحكومية للحزب الجمهوري ساعدت على دعم التحسينات الداخلية عام 1856 التي أصبحت جزءاً من الخطة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد، اتخذ الحزبان الجمهوري والديمقراطي شعارين هما الحمار والفيل و يعود الفضل لتبجيل كل من الحمار والفيل حتى اليوم في الانتخابات الأمريكية للرسم الكاريكاتيري الأمريكي الشهير توماس ناست، الذي كان يعمل لصالح مجلة هاربر الأسبوعية عندما نشر فيها رسمه الساخر بعنوان "الحمار الحي يرفس أسداً ميتاً"، في إشارة ساخرة للمواقف المتشعبة وغير المدروسة للديمقراطيين، ومنذ ذلك الحين التصق رمز الحمار بالحزب الديمقراطي، ليأتي بعده نفس الرسام الكاريكاتيري ويرسم رسماً ساخراً لفيل ضخم هائج يحطم كل ما حوله، وكتب على جسمه عبارة "الصوت الجمهوري"، ومنذ ذلك الحين تحول الفيل إلى شعار للحزب الجمهوري

ان الحزب في المفهوم الأمريكي منظمة مهمتها السعي للفوز في الانتخابات وليس مهمتها أن تبشر بنوع من فلسفة الحكم بديلاً عن سواه^[13]. ولا يوجد في الأحزاب الأمريكية أعضاء حزبيين يحضرون اجتماعاته وإنما هناك مجرد مؤيدين يصوتون للحزب في الانتخابات^[14]. وقد قسم المؤرخ السياسي جويل سيلبي تاريخ الأحزاب السياسية إلى أربعة حقبة زمنية للدور الذي لعبته الأحزاب في الحياة الأمريكية^[15]:

الفترة الأولى: (حقبة ما قبل الأحزاب) والتي استمرت حتى رئاسة جاكسون من 1796 إلى 1828.

الفترة الثانية: (حقبة الأحزاب) الفترة الممتدة من ذلك الحين حتى عصر الأحزاب الذهبي من 1828 إلى 1896.

الفترة الثالثة: (حقبة ما بعد الأحزاب) وهي الفترة التي ظن فيها أن دور الحزب قد تراجع من 1896 إلى 1932.

الفترة الرابعة: (حقبة الحزبين*) وهي الحقبة الحالية من 1932 لغاية الآن.

ففي العام 1796 بدأ أعضاء الكونغرس الأمريكي ينتسبون إلى الأحزاب السياسية السائدة آنذاك الذين كانوا يلتقون بشكل غير رسمي لاختيار مرشحي حزبهم لمنصب الرئيس ونائب الرئيس، واستمر هذا النظام

* رأي الكاتب آل ساندي مايسل في هذه الحقبة هي حقبة اللا أحزاب عكس رأي الباحث الذي يقول بحقبة الحزبين الجمهوري والديمقراطي على الساحة السياسية في انتخابات الكونغرس والولايات فضلاً عن تقديم المرشحين للانتخابات الرئاسية.

المعروف بـ (تجمع كينغ) كنظام لاختيار مرشحي الأحزاب الرئاسية لنحو 30 عام، وانهار هذا النظام في عام 1824 بسبب اعتماد اللامركزية في الأحزاب السياسية التي رافقت توسع الولايات المتحدة باتجاه الغرب^[16].

وتعد الأحزاب الأمريكية من (أحزاب الكادر) وتضم أبناء الطبقة البرجوازية ولا تبدي اهتماماً بال جماهير وتعتمد على الثروة والمكانة الاجتماعية^[17]، الحزبان الرئيسان الديمقراطي والجمهوري تحديداً إذ عرفا بكونهما أحزاب كادر، فالحزبين لا يبحثان في تحشيد أعداد كبيرة داخل أحزابهما، وقد اشار الرئيس الرابع والثلاثين دوايت ايزنهاورد (1953 - 1961) الى عدم وجود أحزاب وطنية (على مستوى وطني) في الولايات المتحدة وإنما يوجد (50) حزب ولاية^[18].

فأحزاب الكادر وطبيعتها المرنة للثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية جعلها تسمح بانتقال الأعضاء من حزب الى آخر دون أن يشكل ذلك أي احراج، لكل هذه الاسباب أصبحت الأحزاب الأمريكية أحزاباً انتخابية (موسمية) فعملها الأساسي يكون أثناء الحملات الانتخابية وتغيب تقريباً بين دورتين انتخابيتين^[19]، ولا تميل كذلك في زيادة عدد أعضائها المنتمين بل تكتفي بضم عدد قليل من الأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة والنفوذ الاجتماعي الذين يؤلف منهم اللجان الحزبية^[20].

ولعل الديمقراطية والرأسمالية والليبرالية سبباً في بروز طبقة سياسية اجتماعية متمثلة بالحزبين ، لذلك نجد العالم الأمريكي (ليبست) في أطروحته عام 1959 موضحاً أن الديمقراطية مرتبطة بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووجد أن ازدياد المؤشرات الاجتماعية يساهم في زيادة الوعي السياسي وحيوية المجتمع المدني، وإذا نظرنا للأنظمة الرأسمالية نجدها تقوم على أسس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي عرفت تطوراً تدريجياً خاصة في القرن التاسع عشر أثناء الثورة الصناعية^[21]، ولابد من القول أن الظاهرة الحزبية تختلف من مجتمع إلى آخر فالحزب السياسي هو انعكاس لواقع اجتماعي معين، فالحزب السياسي هو حالة اجتماعية وسياسية وفكرية لما هو سائد في المجتمع^[22].

ففي عام 1800 أصبحت الولايات المتحدة أول دولة تقيم أحزاباً سياسية ناشئة تنظم على الصعيد القومي لتحقيق نقل السلطة التنفيذية من جماعة الى أخرى عن طريق الانتخاب، وارتبط تطور الأحزاب السياسية وتوسعها الذي أعقب ذلك ارتباطاً بتوسيع حقوق الانتخاب ومع اتساع جمهور الناخبين كالتوسع نحو الغرب الأمريكي وتوسع حق التصويت على مر العقود تطورت الأحزاب السياسية لتجنيدهم العدد المتزايد من الناخبين بوصفه وسيلة للسيطرة السياسية، حيث ظهرت الأحزاب في أمريكا بوصفها جزءاً من التوسع الديمقراطي^[22،ص22]، والدور الرئيس للحزب هو مساعدة مرشح الحزب للوصول للفوز ومن ثم فوز الحزب، ففوة الحزب تكمن في قدرته على المساعدة في مهام الحملات الانتخابية وكل من يعتبرون أنفسهم مستقلين من المواطنين الأمريكيين فأنهم يصوتون في الغالب لمرشحين ديمقراطيين أو جمهوريين لأنهم يدركون معنى ان يكون مرشح لأحد الحزبين، حيث يخوض مرشح الحزب السباق الانتخابي بدعم التنظيمات الحزبية، فتؤدي

إلى ضمان اقبال الأنصار على التصويت لمرشحهم لكونها تقوم في استقطاب المساندين وجمع التبرعات الانتخابية^[23]، وتتجه الأحزاب التي تمتلك حد أدنى من الموارد المالية والتأييد الشعبي إلى عدم الفوز بأي تمثيل على الإطلاق وذلك بسبب التكلفة العالية في تغطية الحملات الانتخابية، فمن الصعب حصول أحزاب جديدة على درجة حاسمة من التمثيل وتحقيق نفوذ قومي نظرا لقاعدة (من يفوز بالأغلبية يفوز بكل شيء في الدائرة الانتخابية) للنظام الانتخابي الأمريكي ، فالحزبان الكبيران غير منقسمين على أية أفكار جديدة فهما غير ايديولوجيين وغير منغلقيين لذلك لم يتجه الامريكان بكثافة نحو الأحزاب الثالثة^[24]، لذلك اسهمت في هيمنة الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السياسة الانتخابية، وعلى الرغم من ضعف التنسيق للأحزاب السياسية الأمريكية فهي تؤثر على اختيار المرشحين لمختلف المناصب الانتخابية والتصويت لهم وفي كثير من الاحيان تؤثر أيضا على قرارات رئيس الجمهورية وسير الإجراءات في الكونغرس وتحديد موقفه وخاصة بالنسبة للقضايا المهمة^[25].

ولكي يفوز الحزبان بثمرة الرئاسة لابد لهما من كسب تأييد مجموعات مختلفة من الشعب ويتم ذلك عن طريق اغراء الناخبين والجماعات المنظمة التي تمثل مختلف المصالح وعندما تمنح هذه المجموعات تأييدها للفائزين عند الانتخابات، تنتهي لها فرصة إلهام في اتخاذ القرارات الحزبية والحكومية^[26].

يسيطر الحزبان الجمهوري والديمقراطي على السياسات الانتخابية منذ الستينات من القرن التاسع عشر ولغاية الآن، فالترتيب الأمريكي المتبع لانتخاب المشرعين على المستوى القومي ومستوى الولايات هو نظام (العضو الواحد) للدائرة الانتخابية وما يعنيه هذا هو أن من يحصل على أغلبية الاصوات في أي دائرة انتخابية يفوز بالانتخابات، وخلافا لأنظمة الحصص التناسبية فإن نظام العضو الواحد للدائرة يتيح لحزب واحد فقط ان يفوز في أي دائرة محددة، فهو يخلق حوافز لتشكيل حزبين كبيرين بقاعدة عريضة لكل منهما قادرين على الفوز بأغلبية في الدوائر الانتخابية، والحكم على الأحزاب الصغيرة الثالثة بهزيمة دائمة تقريبا مالم تنظم الى حزب رئيس ولكن ليس خيارا متاحا لمعظم الاحزاب الثانوية لأن جميع الولايات باستثناء عدد ضئيل منها تحضر ما يعرف باللوائح الانتخابية المشتركة أي يتنافس فيها المرشح بوصفه مرشحا عن أكثر من حزب واحد^[27]، فدور الأحزاب ليست على درجة واحدة بالنسبة لجميع الرؤساء، فكلما كان الفضل الأكبر في فوزهم بالانتخابات يعود إلى شخصية المرشح وتأثيره على الرأي العام قل تأثير الحزب عليه والعكس بالعكس، والكثير من رؤساء الولايات المتحدة لا يعتبرون انفسهم ممثلين للحزبين فحسب، وإنما ممثلين لجميع طبقات الشعب الأمريكي والمعبزين عن الرأي العام الأمريكي^[28]. وهناك عوامل اجتماعية للحزبين الديمقراطي والجمهوري تؤثر في السلوك الانتخابي للمواطن الأمريكي كالانتماء الحزبي. أن أعضاء الحزب الجمهوري يصوتون تقريبا طوال حياتهم لمرشحي حزبهم ، اللون عامل طويل المدى فالسود يصوتون عامة للحزب الديمقراطي فضلا عن الأمريكيين من اصول لاتينية وكذلك العمر، والدين، والإقليم عوامل ذات تأثير زمني طويل^[29].

ويسعى أي شخص راغب في الترشيح للانتخابات الرئاسية أن ينضوي في ترشيحات الحزبين عن طريق الانتخابات التمهيدية وبوسع المرشحين العمل ضمن الحزبين للوصول الى الفوز بالاقتراع في الانتخابات العامة دون الحاجة إلى تنظيم احزاب ثالثة، فعملية الترشيح في الانتخابات التمهيدية تميل إلى تقليل قيمة الأحزاب الثالثة [5ص21]، فالسباق الانتخابي للأحزاب يبدأ في الولايات المتحدة في اختيار الناخبين بعقد سلسلة من المؤتمرات منها المؤتمرات المحلية التي يتم من خلالها اختيار مندوبين ومن ثم يوفدون إلى مؤتمر الولاية ثم يلتئم هؤلاء المندوبون ليوفدوا بعد ذلك مندوبين عنهم إلى المؤتمر القومي [12ص365]، ويعاب على أسلوب المؤتمرات القومية الذي تقوم به الأحزاب في تسمية المرشحين إما بشكل مباشر في مؤتمر الحزب، وإما في تعيين مندوبين في مؤتمرات حزبية إقليمية وذلك أن الناخبين الذين يصوتون لهؤلاء المرشحين سيعرض عليهم مرشحون لم يختارهم إلا أعضاء الحزب وحدهم، الذين يؤثر فيهم قادة الحزب في خاتمة المطاف ولم يتم تلافي هذا العيب حتى في نظام الانتخابات الأولية المفتوحة الذي تطبقه بعض الولايات المتحدة الأمريكية [14ص194]، ويتكون المؤتمر الوطني لكل حزب من ممثلي الحزب في جميع الولايات وبينما يتم اختيار ممثلي الحزب في بعض الولايات بواسطة ناخبي الحزب عن طريق انتخابات خاصة يتم اختيارهم في ولايات أخرى بواسطة لجنة الحزب في كل ولاية [30]، فكل لجنة حزبية يرأسها (كابتن) حدود مسؤوليته الاتصال بعدد من الناخبين يقدر بنحو 400 ناخب والسعي لضمان تصويتهم للحزب ثم يأتي بعد الكابتن لجان الحزب في المقاطعات الانتخابية ثم الحزب في الولاية، فطرق إدارة الأحزاب في علاقاتها بالناخبين ونوع تنظيمها وحجم التنظيم مختلف نسبياً بين ولاية وأخرى بحكم الاستقلال الذي يتمتع به الحزب في كل ولاية عن فروع الحزب في الولايات الأخرى جراء عدم تنظيم قومي واحد للحزب [12ص369].

وفي مرحلة الانتخاب ذاته تقوم الأحزاب بدوراً يقل فاعلية عنه في مرحلة الترشيح فهي تدعم المرشحين في الدعاية والانفاق على حملاتهم الانتخابية وتحرص على إنجاحهم بكل ما يتاح لها من وسائل ولكن نجاح المرشحين ليس غايتها الوحيدة وذلك ان الحملة الانتخابية نفسها فرصة للدعاية الحزبية ولتأثير الأحزاب في الرأي العام وتعزيز مادتها السياسية، يقول موريس ديفرجية: "إن وظيفة الأحزاب الأساسية في تأمين نجاح مرشحها قد انقلبت، فبدلاً من استعمال الأحزاب لتأمين الفوز في الانتخابات استعملت الانتخابات لتأمين تنامي الأحزاب وأصبح الحزب هو الغاية والانتخاب هو الوسيلة" [31]. وتوجد عوامل مهمة تحدد تشكيل الحزبين في المجتمع الأمريكي كالآتي: [32]

(1) العرق: الأقلية العرقية من أهم العوامل المهمة للهوية الحزبية للمجتمع الأمريكي، 40% منهم يدعمون الحزب الديمقراطي و8% يدعمون الحزب الجمهوري كالسود والبيض والأمريكيين من أصل إسباني والأمريكيين الآسيويين والهنود .

(2) الدين: عامل مهم على الطابع الاجتماعي للمجتمع الأمريكي الذي انعكس على سلوكهم الحزبي، إذ نجد الكاثوليك الليبراليين والبروتستانت الليبراليين واليهود الليبراليين يتبنون موقفاً انتخابياً واحداً وداعماً للحزب الديمقراطي، بينما الكاثوليك المحافظين والبروتستانت واليهود يتبنون موقفاً موحداً وداعماً للحزب الجمهوري، كذلك نجد الالتزام الديني الذي يقاس بكثرة التردد على الكنيسة هم أكثر ولاءً للحزب الجمهوري في حين الذين ارتباطهم أقل بالكنيسة هم الأكثر ولاءً للحزب الديمقراطي.

(3) **الجنس:** إذ يفضل الرجال دعم الجمهوريين منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي بينما ظل دعم النساء ثابتاً للحزب الديمقراطي وهذا يعود إلى وجهات النظر المختلفة بين الحزبين فيما يتعلق بمسؤوليات الحكومة والسيطرة على السلاح وبرامج الانفاق فضلاً عن أن الرجال أكثر ميلاً للاتجاه المحافظ من النساء في نظرتهم لتلك القضايا.

(4) **العمر:** أظهرت دراسات عديدة أن الناخبين الأصغر سناً يميلون إلى الحزب الديمقراطي بينما يحظى الحزب الجمهوري بدعم الكبار في السن، ففي الانتخابات الرئاسية عام 2004 حصد المرشح الديمقراطي جون كيري 54% من أصوات الشباب للفئة العمرية من 18-29 بينما حصد المرشح الجمهوري (بوش الابن) على 45% من الفئة العمرية نفسها، وفي الانتخابات النصفية عام 2006 حصد الديمقراطيون على 60% من أصوات الفئة العمرية نفسها أما الحزب الجمهوري فقد حصد على 38%، وفي انتخابات عام 2008 حصد (باراك اوباما) على 68% من أصوات الفئة العمرية نفسها، وفي انتخابات عام 2016 حصدت المرشحة الديمقراطية (هيلاري كلينتون) 55% من أصوات الشباب للفئة العمرية نفسها بينما حصد (دونالد ترامب) على 53% للفئة العمرية فوق سن 65^[33].

(5) **المهنيون:** الذين لديهم تعليم جامعي يتمحور في صياغة الأفكار وكانوا من الداعمين جداً للحزب الجمهوري لكنهم انقسموا بشكل متزايد في العقود الأخيرة لصالح الحزب الديمقراطي، إن تفضيل المهنيين للديمقراطيين يكمن في انتشار القيم الليبرالية ضمن تلك الشريحة، فضلاً عن أن الحزب الديمقراطي يحظى بتأييد كبير من العلماء فإن نسبة 55% يعرفون أنفسهم بأنهم ديمقراطيون و32% مستقلون و6% جمهوريون.

(6) **العمل :** مكونات الحزب الديمقراطي كانت تتجسد بنقابات العمال وقد دعمت تلك النقابات ببرنامج العهد الجديد لروزفلت بالأموال والدعم الشعبي، وغالباً الحزب يمثل جهة النقابات.

(7) **الشركات :** ينظر للحزب الجمهوري على أنه حزب الشركات إذ تلقى الدعم الكبير من الصناعات والقطاع المالي فضلاً عن شركات السلاح والطاقة .

(8) **الدخل:** إن اصحاب الدخل المنخفضة دوماً يميلون إلى تفضيل الحزب الديمقراطي، في حين يميل أصحاب الدخل المرتفعة الى تفضيل الحزب الجمهوري لذلك يعتبر الحزب الجمهوري هو حزب الطبقة الغنية.

ولم تعد جماهير الناخبين في الوقت الحاضر تهتم بالأحزاب في حد ذاتها بقدر اهتمامها بصورة المرشح ذاته وأسلوبه وشخصيته، ومن هنا يفضل المرشحون الاعتماد في حملاتهم الانتخابية على تنظيماتهم الخاصة أكثر من الاعتماد على آليات الحزب التقليدي فما أن يتحقق انتخاب المرشحين لشغل المناصب الرسمية لا يستطيع قادة الحزب السيطرة عليهم أو مساءلتهم عن أية وعود قطعوها على أنفسهم أثناء الحملات الانتخابية، وأن التحول في ولاء الناخب لآخر يمكن أن يكون النمط الشائع في المستقبل^[34]، وهكذا أصبحت الأحزاب الأمريكية القناة الأساسية لتلقي مطالب الأفراد والجماعات كالنقابات والجمعيات لاستيعابها في البرنامج الانتخابي وصياغتها بشكل أهداف سياسية أو مقترحات عملية، فالنظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية يحتل موقعا هاما في هيكلية النظام الدستوري الأمريكي^[35].

إن الظاهرة التي ميزت طبيعة الحزبين الديمقراطي والجمهوري منذ عام 1968 لغاية الآن، عند سيطرة حزب ما على الرئاسة، يسيطر حزب آخر على الكونغرس، وقد اتفق علماء السياسة الأمريكيون على توصيفها بـ عصر الحكومة الحزبية المنقسمة .

ولابد من الحديث عن التركيبة الدينية وعدد الطوائف والأديان التي تجتمع معا في قبة الكونغرس وبحسب دراسة أجراها بيو للأبحاث في 6 يناير/كانون الثاني عام 2015، تظهر أن المسيحيين يشكلون 92% من عدد أعضاء الكونغرس أي إن 491 عضواً من أصل 535 عضواً هم من المسيحيين أما المسلمون فهم عضوان في الحزب الديمقراطي وأخيراً اليهود فهم يشكلون 12% من الحزب الديمقراطي في حين أن عضواً واحداً من بين 301 للجمهوريين يعتقد الديانة اليهودية [32، ص84]، وقد ساهمت عدد من الأسباب في نشأة الظاهرة الحزبية المنطلقة من البنية الاجتماعية للشعب الأمريكي على المشهد السياسي وكالاتي: [36]

1. الاختلاف في الرؤى والفلسفة السياسية والاقتصادية منذ نشأة الأمة الأمريكية بين التيارين الأساسيين جسدهما التيار الفدرالي واللافيديري.

2. الحاجة إلى تنظيم التنافس الانتخابي، ففي الوقت الذي أنشئ الحزب الديمقراطي الجمهوري بهدف تشكيل معارضة برلمانية في الكونغرس للرئاسة الفدرالية مالبثت أن تحول هدفها إلى المنافسة على الرئاسة، الأمر الذي تطلب ليس مجرد تنظيم الكونغرس فحسب وإنما العملية السياسية، مما يعني إقامة أحزاب سياسية واسعة التنظيم .

3. إن ظهور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وبقائها سببه الفصل الشديد بين السلطات الذي صمم لمنع نمو الأحزاب. فالتنظيم في السلطة السياسية تطلب بنية تنظيمية تستطيع أن تجمع المؤسسات لهدف تمرير سياسات معينة. وأفضل طريقة لإنتاج مثل تلك التحالفات بين المؤسسات هي الأحزاب الذي تستطيع في تقديم المرشحين لكل المؤسسات ليمثل الرابط الذي يجمع مؤسسات النظام السياسي الأمريكية بعضها مع بعضها الآخر .

وأخيراً هنالك احتكار فعلي ومطلق لأحد مرشحي الحزبين الكبارين للرئاسة منذ عام 1853 ولغاية الآن، وهذا يعود إلى: [37]

1. اتجاه غالبية الشعب الأمريكي في تأييده إلى أحد الحزبين بسبب الاقتناع الداخلي لغالبية الشعب الأمريكي بنظام الحزبين.

2. تأثير الأمريكيين بنظام الحزبين السائد في إنكلترا بطريقة لا شعورية نتيجة لمكانتها الأدبية باعتبارها يوماً ما الوطن الأم.

3. اشتداد الميل إلى ما هو عريق وقديم تعويضاً عما يشعر به الأمريكيون من حداثة والافتقار إلى القدم، مما يؤدي إلى دفع أغلبية الشعب إلى منح ولائها للحزبين العريقين القديمين. فضلاً عن الولاء الموروث عن الأسرة إلى حزب معين.

4- البنية الجغرافية للحزبين الديمقراطي والجمهوري

يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية (309338421) مليون نسمة، يبلغ الذكور (152791943) مليون نسمة بينما الإناث (156546478) مليون نسمة بحسب تعداد 2010 [38]

يجرى الإحصاء السكاني كل عشر سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يتم تغيير المقاعد المخصصة لكل ولاية في مجلس النواب ومن ثم يتغير عدد المندوبين المخصص لها في الهيئة الانتخابية^[39]. الولايات المتحدة الأمريكية عبارة عن 50 ولاية، مقاطعة واحدة تدعى كولومبيا التي تمثل العاصمة (واشنطن)، الكثير من المحميات الهندية، الكثير من الجزر التابعة، ثلاث دول مرتبطة بها وكالاتي: أما الخمسون ولاية فيتم تمثيلها كما في الجدول رقم 1، أما العاصمة واشنطن فليس لها أصوات انتخابية للحزبين الديمقراطي أو الجمهوري، أما المحميات الهندية التي تبلغ (326)، ويبلغ عدد سكانها مليون شخص، ولها القدرة في إدارة أنفسهم بأنفسهم، فتعاملهم الحكومة الفيدرالية يشبه الدول المستقلة وتسميهم بالدول التابعة المحلية، ولها القدرة على إصدار قوانين جديدة حتى لو كانت تتعارض مع القوانين المحلية أو القانون الاتحادي وليس للسلطة الفيدرالية السيطرة عليها فضلاً عن وجود محاكمها الخاصة وشرطتها الخاصة وأحكامها الخاصة^[40]، أما المناطق التابعة للولايات المتحدة التي تقع خارج حدودها فتتطبق عليها قوانين الدولة، كما في الشكل رقم (1).



شكل (1)

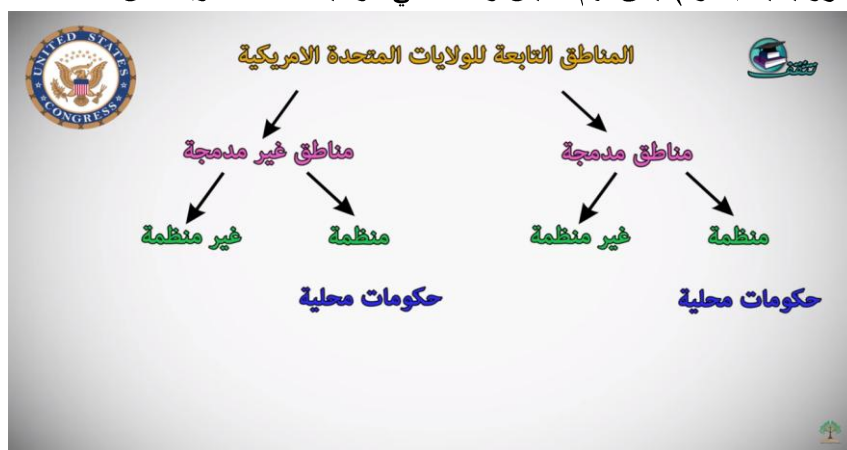
المصدر: لينه مكاي ، ماذا تعرف عن الهنود الأميركيين؟ ، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، 2014، ص26.

*تتكون الهيئة الانتخابية من 538 مندوبا يقومون باختيار الرئيس ونائبه ويكون توزيع المندوبين على كل ولاية بحسب عدد اعضائها في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وتم منح واشنطن العاصمة 3 مندوبين بناءً على التعديل رقم 23 ومن ثم يصبح العدد الاجمالي للهيئة الانتخابية هو العدد الاجمالي لأعضاء مجلس النواب وهو 435، والعدد الاجمالي لأعضاء مجلس الشيوخ هو 100 + 3 مندوبين لواشنطن العاصمة فيكون العدد الاجمالي للهيئة الانتخابية هو 538، ويتطلب الفوز في الانتخابات الرئاسية حصول المرشح على 270 وأكثر من أصوات المندوبين على مستوى الولايات المتحدة، ينظر فيصل ابو صليب: الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية على الرابط الآتي: <http://www.abusulaib.com/?=1610>

التي تنقسم الى مناطق مدمجة ومناطق غير مدمجة، وكلاهما يحكمان من الكونغرس، ولا يوجد من يمثلهم داخل مجلسي الكونغرس أو حتى المشاركة في الانتخابات، وتسري كل القوانين الأمريكية الفدرالية على المناطق المدمجة وتسري بعضها على المناطق غير المدمجة. كلا القسمين ينقسم إلى منظمة وغير منظمة، المنظمة يوجد فيها حكومات محلية وغير المنظمة ليس لها حكومات، كما في الشكل رقم (2)، ففي المناطق المدمجة (المنظمة) فلا يوجد أي منطقة من هذا النوع في الوقت الحالي، فكانت آخر منطقة مدمجة ومنظمة وأصبحت ولاية هي هاواي في سنة 1959، أما المناطق المدمجة (غير المنظمة) فلا يوجد فيها حكومات لكونها جزيرة واحدة هي (Palmyra Atoll) لا يسكنها إلا الطيور، انظر الشكل (1)، وأي مولود يولد على هذه الجزيرة لأي سبب من الأسباب يمنح الجنسية الأمريكية تلقائياً لكون جميع مواد الدستور الأمريكي تسري عليها.

وكذلك النوع الثاني من المناطق غير المدمجة (المنظمة) يتواجد فيها مواطنون أمريكيون لا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية وهي (بورتوريكو، غوام، جزر ماريانا الشمالية، جزر العذراء الأمريكية)، والمناطق غير المدمجة (غير المنظمة) لا يسكنها إلا الطيور كذلك ما عدا منطقة (ساموا الأمريكية)، والمناطق هي، (انظر الشكل رقم 1) .

بينما الدول المرتبطة التي قامت بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية على أن تعطي الولايات المتحدة لهذه الدول المساعدات المالية والحماية مقابل بناء القواعد العسكرية على أراضيها وهي ثلاث جزر: (مارشال، ميكرونيسيا، بالاو) يحق لهم العيش والعمل في الولايات المتحدة وبالعكس



شكل رقم (2)

المصدر: لينه مكاي، ماذا تعرف عن الهنود الأميركيين؟، مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 2014، ص30.

والجدول رقم (1) في أدناه يبين توزيع مندوبي Manidators الهيئة الانتخابية بين الولايات المتحدة [32، ص188].

اسم الولاية	عدد مندوبيها	اسم الولاية	عدد مندوبيها	اسم الولاية	عدد مندوبيها
لويزيانا	9	ألاباما	9	أوكلاهوما	7
ماين	4	ألاسكا	3	أوريغون	7
ماريلاند	10	أريزونا	10	بنسلفانيا	21
ماساتشوستس	12	أركنسا	6	رود آيلاند	4

8	كارولينا الشمالية	55	كاليفورنيا	17	ميتشيغان
3	داكوتا الشمالية	9	كولورادو	10	مينيسوتا
11	تينيسي	7	كونيتيكت	6	مسيسيبي
34	تكساس	3	ديلاوير	11	ميزوري
5	يوتا	3	واشنطن D.C	3	مونتانا
3	فيرمونت	27	فلوريدا	5	نيبراسكا
13	فيرجينيا	15	جورجيا	5	نيفادا
11	واشنطن	4	هاواي	4	نيو هامشير
5	فيرجينيا الغربية	4	آيوا	15	نيوجيرزي
10	ويسكونسن	21	إيلينوي	5	نيومكسيكو
3	وايومينغ	11	إنديانا	31	نيويورك
6	كانساس	7	آيوا	15	كارولينا الشمالية
20	أوهايو	3	داكوتا الشمالية	8	كنتاكي
				538	المجموع

إن البنية الجغرافية للحزبين الديمقراطي والجمهوري لا تقل أهمية كذلك عن البنية الاجتماعية ، ففي بداية نشأة الولايات المتحدة اتضح التوزيع الجغرافي للحزبين الذي أدى إلى استقطاب الشمال والجنوب ولاسيما في الحرب الأهلية عام 1861-1865 التي قامت بين ولايات الشمال وولايات الجنوب (ولايات الرقيق) التي أعلنت الانفصال وشكلت الولايات الكونفدرالية الأمريكية (الجنوبية) إذ أعلنت الحرب على الولايات المتحدة (الشمال) التي تساندها الولايات الحرة وولايات الرقيق الخمسة التي تقع على الحدود، إذ أفرزت الحزب الجمهوري ممثلاً للشمال والحزب الديمقراطي ممثلاً للجنوب، ففي الجنوب كان يصوت بشكل مطلق لمرشحي الحزب الديمقراطي وبعد اختراق الحزب الجمهوري لمنطقة الجنوب بدأ بالتلاشي ليصبح ممثلاً للاتجاه المحافظ^[41]، وتنقسم الولايات الأمريكية تقليدياً إلى ولايات حمراء وزرقاء نسبة للحزبين الكبيرين (الجمهوري والديمقراطي) حيث تشير الولايات الحمراء إلى ولايات أمريكية يدعم أكثر ناخبها المرشحين الجمهوريين وأما الزرقاء فالتى يحصل فيها الديمقراطيون على أغلبية الأصوات^[42].

وأما الولايات البنفسجية أو المتأرجحة فهي الولايات غير المحسومة لصالح مرشحي أي من الحزبين ولذلك تكون بمثابة ساحات للمعارك الانتخابية الرئيسة لأن أصواتها ترجح في العادة هوية الفائز وهي أربع ولايات: فلوريدا وأوهايو ونورث كارولينا وفيرجينيا. التي لا يتعدى فارق الأصوات بين مرشحي الحزبين في أي منها هامش الـ 5% من الأصوات^[42].

ويطلق عليها الولايات المتأرجحة كذلك بالأمانة (Safe) أي مضمونة التصويت لصالح الجمهوريين أو الديمقراطيين^[32، ص189]. أي مضمونة التصويت للحزبين فقط لا للأحزاب الثالثة.

إن مصطلحي الولايات الحمراء والولايات الزرقاء قد دخلت الاستخدام في الولايات المتحدة الأمريكية في الانتخابات الرئاسية لعام 2000، في تصنيف الولايات التي دعمت مرشح الحزب الجمهوري (بوش الابن) بالحمراء وتلك الولايات التي صوتت إلى الحزب الديمقراطي (آل غور) التي سميت بالزرقاء، أما اليوم فقد امتد استخدامها إلى أعضاء الكونغرس بمجلسيه (النواب والشيوخ) بعد أن كانت مقتصرة بالانتخابات الرئاسية^[42]، إن الولايات التي تتحاز للديمقراطيين خلال العقدين الماضيين يتركزان على ساحلي الولايات المتحدة شرقاً وغرباً، وهي ولايات تحمل تراثاً ليبرالياً وتتسم بوجود عدد كبير من الملونين (الهسبانيين) والسود واليهود، إلى جانب أنها ولايات تتمتع بنسبة حضرية عالية حيث ينخفض فيها معدلات السكان في الريف ويعتمد الديمقراطيون دائماً على الفوز السهل بأصوات الولايات الأربع الكبار وهي ولايات كاليفورنيا وبنسلفانيا وإيلينوي ونيويورك، في المقابل نجد أن الجمهوريين يحصلون على أغلب أصواتهم المضمونة من ولايات الجبل الغربي والجنوب الأمريكي وهي الولايات التي يقطنها أغلبية من العمال البيض والإنجليز والمحافظين وترتفع فيها نسبة قاطني المناطق الريفية وتعد ولاية تكساس هي الولاية الأشهر والأكبر التي تميل للجمهوريين، إذ تمنح هذه الولاية أصواتها للمرشح الجمهوري منذ عام 1980^[42].

5- الخاتمة

إن الأحزاب الأمريكية لا توجد فيها عضوية رسمية فهي تكون نشطة أيام الانتخابات فقط، وعليه فإن العاملين الاجتماعي والجغرافي وحتى الاقتصادي هما من يحددان من ينتمي إلى كلا الحزبين الرئيسيين، إذ نجد وجود نوعين من النخبة، الأولى من نخبة علمية وأكاديمية تدعم الحزب الديمقراطي والثانية نخبة من أصحاب الأعمال والشركات أي طبقة الرأسمالية التي تدعم الحزب الجمهوري.

إن النظام الفيدرالي الذي تبناه النظام السياسي الأمريكي جعل وجود مستويات ثلاث، هي: (قومي - ولاية - محلي) إذ انعكس ذلك بشكل كبير على البنية الاجتماعية والجغرافية، فضلاً عن الحزبين استطاعا في تجاوز الفصل التام بين السلطات التي يقوم على أساسها النظام السياسي الأمريكي من خلال ربط المؤسسات الرسمية ببعضها البعض الآخر باعتبار الولايات المتحدة دولة ليست وحدية Unitary، وعدم وجود مجلس للوزراء يستند إلى ثقة البرلمان لذلك فالأحزاب مهمة ولاسيما الحزبان الرئيسيان بالنسبة لبنيتهما ولاسيما في صياغة السياسات العامة وتنفيذها في عملها بمثابة منسق للمؤسسات، وعليه يمكننا القول: أن الأغلبية من حزب الرئيس يكون المنسق المؤسساتي على أعلى مستوى وذلك من خلال استغلال الروابط الحزبية من أجل تعزيز علاقتهما بالكونغرس في الترويج لبرامجها الاجتماعية على وفق أماكنهم الجغرافية.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

6- المصادر

- 1- آلن فنز: حضارة العالم الجديد، ترجمة: فؤاد جميل، ب- ط، بغداد، 1958.
- 2 - Andrew C. Mclanghlin, A History of the American Nation, New york – Chicago, 1913.
- 3 - دافيد كوشمان كويل: حضارة العالم الجديد، ترجمة: فؤاد جميل، ب- ط، بغداد، 1958.

- 4-Dexter Perkins and Glydon G. Van Deusen , The United States of America : A history to 1876 , Second Education , New York , 1968 .
- 5- Robert Birley , Speeches and Documents in America history , Vol . I , 1776 – 1813 , Oxford university press , 1956 .
- 6-Ruth K. Scott and Ronald J.Hrebenar , parties in crisis party politics in America, New York , 1979 .
- 7-The Encyclopdia Americana, the international reference work, American corporation,vol.13,New York,1962.
- 8-The Encyclopedia Americana , Vol.18 , New York , 1962 .
- 9-نبيلة عبد الحليم كامل: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، تاريخ وصول الباحث الى المصدر سنة 2019، القاهرة .
- 10- ألبرت ساي وآخرون: أسس الحكم في أمريكا: ترجمة محمد د فرج، مكتبة غريب، القاهرة، تاريخ وصول الباحث الى المصدر سنة 2019.
- 11- ماجد محيي آل غزاي، حاكم فنيخ الخفاجي، إيمان صباح الجيلوي: الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية/ دراسة في التطور التاريخي خلال القرن التاسع عشر، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2017.
- 12- الصعود للقيادة /السياسة الخارجية في انتخابات الكونغرس، المركز العربي للبحوث، 2017، ينظر الرابط : <http://www.acrseg.org/print.aspx?17388>
- 13- أسامة ثابت الآلوسي: الإدارة الأمريكية الجديدة أوليات في عالم متغير، نشرة محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الأولية، جامعة بغداد، العدد 52، 2001.
- 14-Harold C. Syrett American History Documents , New York , 1960.
- 15- محمد ربيع، إسماعيل صبري مقلد: موسوعة العلوم السياسية، تصدير شعيب عبد الله شعيب، مقدمة صادق محمد البسام، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 1994.
- 16- ريتشارد شرودر: موجز نظام الحكم الأمريكي، ب-م، وكالة الإعلام الأمريكية، تاريخ وصول الباحث الى المصدر سنة 2019.
- 17- مورييس ديفرجيه: الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط3، دار النهار للنشر، بيروت، 1980.
- 18- إبراهيم قدرى:لنكولن محرر العبيد وموحد الولايات المتحدة ، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1958.
- 19- محمد خلف الساعدي: النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العدد 5، السنة الثالثة، 1978.
- 20- شمران حمادي: مبادئ النظم السياسية، ب – م، جامعة بغداد، 1967 .
- 21- آلساندي مايسل: الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية/ مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: خالد غريب علي، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014..
- 22- دور الأحزاب السياسية (حزبان رئيسيان يهيمنان على السلطتين التشريعية والتنفيذية الأمريكيتين)، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية (الأنترنت)، بحث منشور على الرابط:
<http://68,142,200,12/usf3.g.mail.yahoo.com/ya/securedownload?clean=o&fid=Inboxmi-5/20/200>

- 23- حاكم فنيخ الخفاجي: الحزب الديمقراطي ودوره في الحياة السياسية الأمريكية 1801-1828، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، 2010.
- 24 - نقلاً عن حسان محمد شفيق: الأنظمة السياسية الدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986.
- 25 - محمد حسن دخيل: دور الثنائية الحزبية في الحياة السياسية، بريطانيا والولايات المتحدة أمودجا/ مجلة كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الكوفة، تاريخ وصول الباحث الى المصدر سنة 2019.
- 26- عادل زغيوب: الدولة الاتحادية/ مفهومها - تحليلها - مستقبلها، ط1، دار المسيرة ، لبنان، 1979.
- 27- سعيد بو الشعير: القانون الدستور والنظم السياسية المقارنة، ج2، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 28- دور الأحزاب السياسية: وزارة الخارجية الأمريكية، 2012، على الرابط الآتي:
<http://iipdigital.usembassy.gov/st/Arabic/publication/2012/01/20/2010G15351oxo.1111981.html#axzz4TTaDwynr>
- 29- رسل جبة. دالتون :دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة: أحمد يعقوب، دار البشير، عمان، 1996.
- 30- موجز الانتخابات الأمريكية: برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، تاريخ وصول الباحث الى المصدر سنة 2019.
- 31- Hugh A. Bone, American politics and the party system second , mc Graw – hill Book company, Inc, New York , 1955 .
- 32- نلسون بولسكسوارونولدا فسكي: انتخابات الرئاسة (في امريكا)، ترجمة: احمد عودة، مطبعة المعرفة، تاريخ وصول الباحث الى المصدر سنة 2019، 1964.
- 33- تطور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية: موقع السياب كوم، 2011، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) على الرابط التالي:
<http://www.elsyasi.com/article-detail.aspx?id=724>
- 34 - أزهار عبد الكريم الشخيلي: تضاؤل دور الأحزاب الأمريكية، الأسباب والنتائج، أوراق أمريكية، العدد 83، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001.
- 35- W. Phillips Shevely, Power and Choice: An Introduction to Political Science, Boston, McGraw – Hill College . 1977 .
- 36- عدي البديري: دور الأحزاب في الحياة السياسية الأمريكية، ط1، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2015.
- 37- نزيه رعد: القانون الدستوري العام، المؤسسة الحديثة لكتاب، بيروت، 2011 .
- 38- محمد فتح الله الخطيب: دراسات في الحكومة المقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، 1966.
- 39- كلينتون روستير: الأحزاب والسياسة في أمريكا، ترجمة محمد لبيب شنب، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1960 .
- 40- نصر محمد علي الحسيني: النظام الحزبي والسياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، البنية والأداء، المركز الثقافي للطباعة والنشر، بابل - العراق، 2014 .

41- صالح زهر الدين: موسوعة الامبراطورية الأمريكية – المؤسسات في الولايات المتحدة، المركز الثقافي اللبناني، ط1، بيروت، 2004 .

42 <http://arabic.cnn.com/world/2015/01/06/polreligious-survery-us-congress>.